بسبب انخفاض إنتاج القطاع النفطي بنسبة 3.9 % على أساس سنوي

«الوطني»: انكماش الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الثاني من 2023

انكماش قطاع الصناعات التحويلية يتعارض مع نمو قطاع التكرير

البيانات التاريخية المعاد تقديرها تشير لتحقيق الناتج غير النفطي لقراءة أفضل من المتوقع

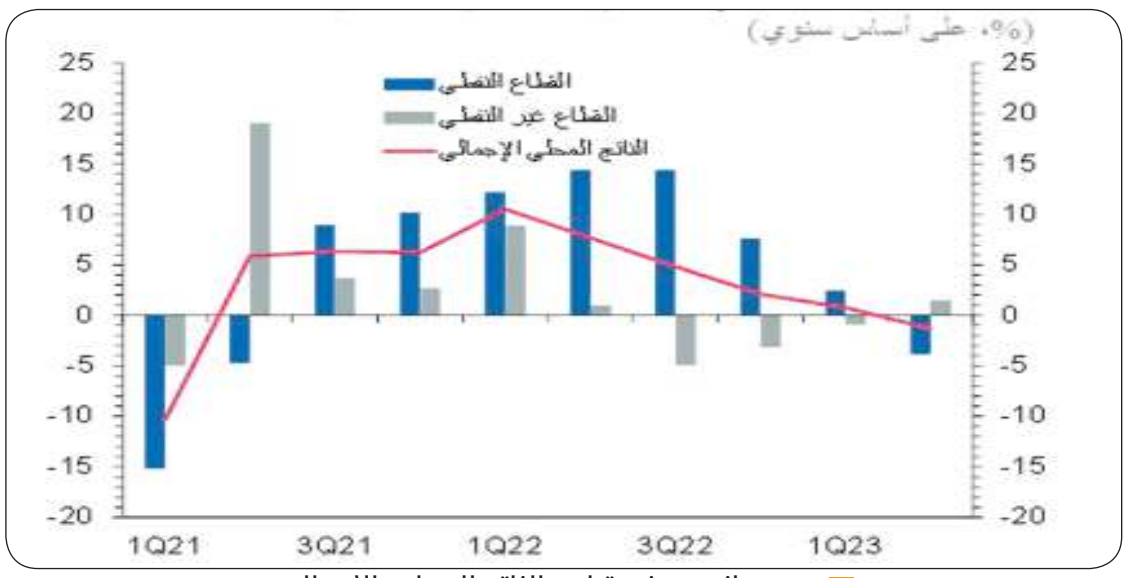

رسم بياني يوضح تراجع الناتج المحلي الإجمالي

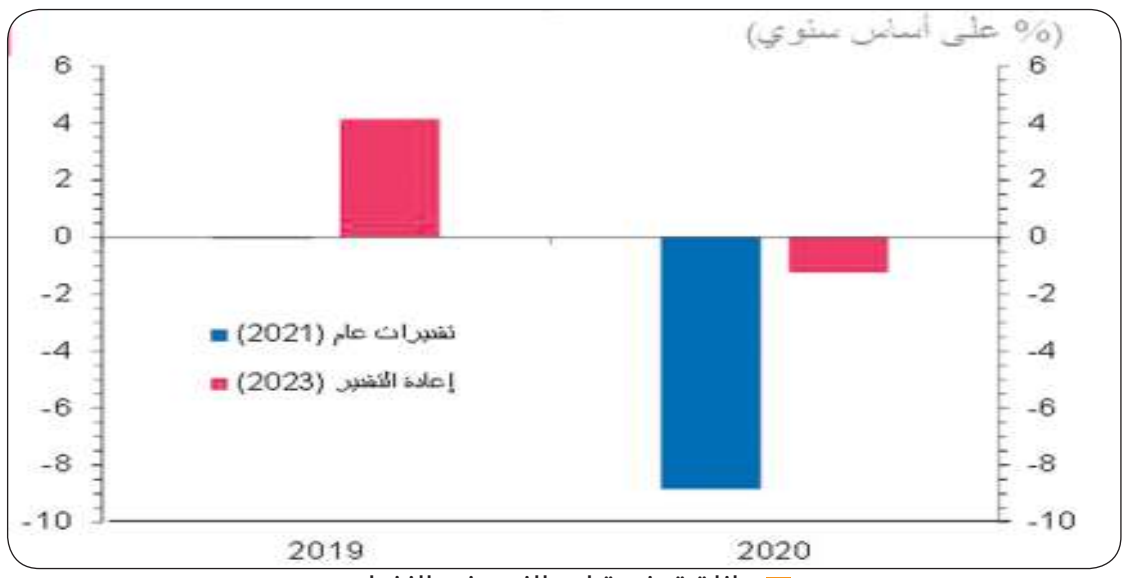

بيانات توضح تباين النمو غير النفطي

الاقتصاد المحلي يحتل المركز الرابع على مستوى منطقة الخليج متفوقا على عمان

أوضح تقرير اقتصادي متخصص لـ"الوطني" أن الإدارة المركزية للإحصاء، بعد انقطاع دام لفترة طويلة، قامت بنشر بيانات الناتج المحلي الإجمالي للكويت حتى الربع الثاني من عام 2023. وكما كان متوقعاً، انكمش النمو الاقتصادي الحقيقي بما نسبته 1.3- % على أساس سنوي نتيجة الأثر السلبي الناجم عن خفض الأوبك لحصص الإنتاج. ومن جهة أخرى، تحسن النمو غير النفطي بعد تسجيله لعدة قراءات سلبية على أساس ربع سنوي نظراً لظهور بيانات أخرى أكثر تفاؤلاً، إلا انه بقي ضعيفاً بصورة مخيبة للآمال. كما صدرت تلك البيانات مصحوبة بمراجعات جوهرية لبعض البيانات التاريخية، مما أدى لزيادة الإنتاج غير النفطي في عامي 2019 و2020، وهو الأمر الذي نتج عنه تراجع التأثير السلبي للجائحة ليصبح أقل بكثير مما كان مقدراً في السابق.

ويعزى انكماش الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني من عام 2023 لانخفاض إنتاج القطاع النفطي بنسبة 3.9- % على أساس سنوي. ويعبر الناتج المحلي النفطي عن إنتاج الكويت من النفط الخام والذي يعكس سياسة إنتاج الأوبك وحلفائها، والتي تركز منذ النصف الثاني من عام 2022 على تقييد مستويات الإنتاج في إطار مساعيها لدعم الأسعار نظراً لضبابية آفاق الطلب العالمي. ووقعت الكويت في الربع الثاني من عام 2023 على تخفيضات طوعية إضافية قدرها 128 ألف برميل يومياً إضافة لحصص الإنتاج المخفضة التي وافقت عليها في أواخر عام 2022، مما أدى لخفض إنتاجها من النفط الخام إلى 2.55 مليون برميل يومياً طوال عام 2023. وسيتم خفض إنتاج النفط بوتيرة أعمق ليصل إلى 2.41 مليون برميل يومياً حتى الربع الأول من عام 2024، بعد إصدار الأوبك لقرار في نوفمبر الماضي يقضي باتخاذ خطوات إضافية لإعادة توازن سوق النفط.

وفي ذات الوقت، نما النشاط غير النفطي بنسبة 1.5 % على أساس سنوي في الربع الثاني من عام 2023، فيما يعد تحسناً كبيراً مقارنة بالانكماش المسجل في الربع السابق بنسبة 0.9 % على أساس سنوي. ويعزى هذا النمو للمكاسب القوية التي حققها قطاعي النقل (35+ %) والانشاءات (21+ %)، إذ يعكس الأخير انتعاش نشاط إسناد المشاريع التنموية في الفترة الأخيرة. وتمكن هذان القطاعان مجتمعان من اضافة 2.5 % إلى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي على أساس سنوي في الربع الثاني من عام 2023.

وفي المقابل، كان نمو قطاعات المرافق العامة (5- %) والاتصالات (1.6- %) والتصنيع (1.6- %) سلبياً. ويبدو أن انكماش قطاع الصناعات التحويلية يتعارض مع نمو قطاع التكرير، الذي يمثل عادة نحو نصف إجمالي إنتاج الصناعات التحويلية. وكشفت البيانات التي نشرتها مبادرة بيانات المنظمات المشتركة ارتفاع إنتاج التكرير بنسبة 45 % على أساس سنوي وبنسبة 32 % على أساس سنوي في الربعين الأول والثاني من عام 2023، على التوالي، بدعم من تدشين وتشغيل مصفاة الزور بطاقة إنتاجية قدرها 615 ألف برميل يومياً بنهاية عام 2022.

وبصفة عامة، تعتبر الصورة التي رسمتها البيانات الأخيرة أقل تفاؤلاً من التوقعات، إذ بلغ نمو القطاع غير النفطي 0.2 % فقط على أساس سنوي في النصف الأول من عام 2023، مما يعتبر تحسناً مقارنة بنهاية عام 2022 وإن كان أقل مما يشير إليه النمو القوي لعدد من المؤشرات الأخرى عن نفس الفترة، مثل قيمة معاملات بطاقات الائتمان وبطاقات السحب الآلي (كمؤشر على الإنفاق الاستهلاكي، نما بنسبة 10+ % على أساس سنوي من الناحية النقدية) والواردات (9+ %). علماً بأن هذه البيانات الأولية عرضة للتغيير في الإصدارات المستقبلية، وهناك أيضاً مجال لتزايد معدلات النمو في النصف الثاني من عام 2023، مواصلاً التحسن المسجل في الربع الأول من عام 2023. إلا انه إذا لم يتم تعديل هذه البيانات الأخيرة، فسوق يصعب الوصول إلى التقديرات للنمو غير النفطي لعام 2023 بأكمله بنسبة 3.6 %. وفي المقابل، فإن قاعدة الأساس الضعيفة لعام 2023 ستؤدي إلى سهولة تحقق توقعاتنا للنمو غير النفطي لعام 2024 بنسبة 3.4 %.

البيانات التاريخية

كانت هناك بعض المراجعات الجوهرية للسلسلة الزمنية التاريخية، خاصة في عامي 2019 و2020. إذ تمت مراجعة مستوى الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي في عام 2019 ورفعه بنسبة 4 %، وزيادته في عام 2020 بنسبة ملفتة للنظر بلغت 13 %. وكان هذا الأخير مدفوعاً بمراجعات تصاعدية كبيرة لإنتاج قطاعات التصنيع والبناء والاتصالات، في ظل تعطل جمع البيانات السابقة على خلفية الجائحة وفقاً للملاحظات التحليلية الصادرة عن الإدارة المركزية للإحصاء. ونتج عن تلك التعديلات ارتفاع النمو غير النفطي في عام 2019 إلى 4.2 % مقارنة بالقراءة السابقة البالغة 0.1- %، في حين تحسن في عام 2020 بصورة مذهلة من 8.8- % إلى 1.2- % فقط. وإذا لم يتم مراجعة تلك البيانات مرة أخرى، فإن أداء الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي للكويت في عام 2020 سيضعها في المرتبة الأولى بين نظيراتها في دول مجلس التعاون الخليجي من حيث المرونة في عام شهد أسوأ اضطراب اقتصادي نتيجة الجائحة. وعلى النقيض من ذلك، لم يتغير الناتج المحلي الإجمالي للقطاع النفطي عن التقديرات السابقة.

أداء اقتصادي متباين

وبالنظر للبيانات الجديدة لما بعد عام 2020، فقد جاءت الصورة المتعلقة بالتعافي الاقتصادي من الجائحة متباينة. فمن جهة، انتعش النمو غير النفطي بنسبة 4.4 % في عام 2021، فيما يعد أقوى من تقديراتنا الأولية البالغة 3.8 %. إلا أن ذلك أعقبه تباطؤ حاد في عام 2022 إلى 0.3 % فقط، أي أضعف بكثير من التقديرات البالغة 4.3 % (والتي تمثل بعض النمو المتوقع لأنشطة التكرير من محطة الزور). ومن المؤكد أن تباطؤ النمو يعزى جزئياً إلى تقلبات بند "الرسوم المصرفية المحتسبة"، والذي قد يزيد مع ارتفاع أسعار الفائدة، والزيادة المسجلة في بند الدعوم. وباستثناء ذلك، كان من الممكن أن يكون النمو غير النفطي أفضل إلى حد ما عند 1.7 %. كما أدى الأداء غير النفطي الأفضل من المتوقع في عام 2020 لرفع قاعدة الأساس وبالتالي الحد من حجم النمو المتوقع للتعافي. ويبدو أن تعافى الاقتصاد غير النفطي من الجائحة كان سريعاً، إذ تجاوز مستويات ما قبل الجائحة في عام 2021 وليس في عام 2022 كما كان يعتقد سابقاً.

وعلى نطاق أوسع، توفر بيانات الناتج المحلي الإجمالي تحديثاً لبعض السمات الهيكلية للاقتصاد الكويتي. أولاً، بلغ الناتج المحلي الإجمالي الإسمي 56 مليار دينار في عام 2022، أو ما يعادل 183 مليار دولار، بما يعني أن اقتصاد الكويت يحتل المركز الرابع كأكبر اقتصاد على مستوى منطقة دول مجلس التعاون الخليجي (متفوقاً على عمان، إلا انه أقل من قطر) ويمثل نسبة 8 % من الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي. ثانياً، يعكس انخفاض الناتج المحلي الإجمالي على أساس سنوي في الربع الثاني من عام 2023 استمرار الدور الضخم الذي يلعبه القطاع النفطي في الاقتصاد، والذي ساهم بنسبة كبيرة بلغت 52 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022 بالقيمة الحقيقية (باستثناء أنشطة التكرير). وبالقيمة الاسمية، شكل قطاع النفط نسبة أكبر بلغت 55 % - ويعكس الفرق تطور القطاعات منذ عام 2010 التي تعتبر "سنة الأساس" والمستخدمة في الحسابات القومية. (وقد يؤدي تحديث سنة الأساس إلى جانب استحداث مجموعة جديدة من الأوزان لبعض البنود إلى تغيير هذه الحصة، مما قد يغير من مساهمة القطاع وتأثيره على النمو الإجمالي. وسيعتمد اتجاه التحول على السنة المحددة التي يتم اختيارها، إلا انه بصفة عامة، اتجهت مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي نحو الانخفاض في الآونة الأخيرة ووصلت في المتوسط إلى 42 % في السنوات الخمس المنتهية في عام 2021.) ولأغراض المقارنة، في عام 2022 بلغت حصة قطاع النفط والغاز من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي 44 % في قطر، و39 % في السعودية، و30 % في الإمارات.

ثالثاً، نما الناتج المحلي خلال الفترة الممتدة بين الأعوام 2010 و2022 بمعدل متوسط مركب بلغت نسبته 1.8 % على أساس سنوي بالقيمة الحقيقية (يتألف من 2.5 % للقطاع غير النفطي على أساس سنوي و1.3 % للقطاع النفطي على أساس سنوي). وتسلط هذه السمات الهيكلية الضوء على ضرورة المضي في جهود التنويع الاقتصادي لتقليل حصة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي لتكون أقرب إلى مستويات نظيراتها في دول مجلس التعاون الخليجي، وهو الأمر الذي يمكن تحقيقه من خلال تعزيز نمو القطاع غير النفطي، والذي ينمو بنحو 2.5 % وفقاً لتوجهاته السابقة، أي بمعدل قد يعتبر منخفضاً للغاية. وتعد طموحات الحكومة لزيادة الاستثمار وتوسيع الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في الاقتصاد أمراً بالغ الأهمية في هذا الصدد.

بالتعاون مع تحالف تقوده "أكوا باور" السعودية

مصر توقع عقد مشروع إنتاج طاقة الرياح بـ 1.5 مليار دولار

وقعت مصر اتفاقية حق انتفاع مع تحالف تقوده شركة (أكوا باور) السعودية لمشروع إنتاج طاقة الرياح في (خليج السويس) و(جبل الزيت) بسعة 1ر1 جيجاوات واستثمارات تبلغ (5ر1 مليار دولار أمريكي).

وذكر مجلس الوزراء المصري في بيان أن الاتفاقية وقعها كل من الرئيس التنفيذي لـ (هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة) الدكتور محمد الخياط ونائب رئيس شركة (أكوا باور) لتطوير الأعمال في أفريقيا محمد حمدوش والمدير الإقليمي للشركة في مصر المهندس حسن أمين والرئيس التنفيذي لشركة (حسن علام) للمرافق داليا وهبة بحضور رئيس مجلس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي.

وأضاف البيان أن وزير الكهرباء والطاقة المتجددة المصري الدكتور محمد شاكر قال عقب التوقيع أنه وفقا للاتفاقية سيعمل التحالف خلال مرحلة تطوير المشروع الذي سيقع بمنطقتي (خليج السويس) و(جبل الزيت) على تأمين تمويله واستكمال دراسات موقعه.

ولفت شاكر الى ان "هذا المشروع يعد الأكبر من نوعه لإنتاج الطاقة من الرياح في منطقة الشرق الأوسط ومن أكبر مشروعات طاقة الرياح البرية في العالم".

وأوضح أن المشروع في حال انتهائه سيسهم في خفض 2ر4 مليون طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون سنويا وتوفير نحو 840 ألف طن وقود سنويا واتاحة نحو 6 آلاف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة بالإضافة إلى توفير الكهرباء لنحو مليون وحدة سكنية.

من جهته أوضح الرئيس التنفيذي للاستثمار بشركة (أكوا باور) توماس بروستروم أنه سيتم تصميم المشروع لاستخدام أحدث تقنيات توربينات الرياح التي يصل ارتفاعها لنحو 220 مترا لتكون الأعلى ارتفاعا في منطقة (خليج السويس) وهو ما يساعد في استخدام الأراضي المخصصة له على أعلى مستوى من الكفاءة.

جانب من توقيع الاتفاقية

وسط حالة ترقب بيانات التضخم الأمريكي

«إكزينتي جروب»: ارتفاع الذهب عالميا وسط ضعف الدولار

ارتفعت أسعار الذهب، مدعوماً بضعف الدولار قبيل بيانات التضخم الحاسمة، ما قد يعطي مزيداً من الأدلة بشأن ما إذا كان بنك الاحتياطي الفيدرالي سيبدأ في خفض أسعار الفائدة العام الجاري.

وصعد السعر الفوري للذهب بنسبة 0.3 % إلى 2،035.23 دولار للأوقية، اكما ارتفعت العقود الآجلة للذهب الأمريكية بواقع 0.4 % إلى 2،041.40 دولار للأوقية.

قال هان تان، كبير محللي السوق لدى "إكزينتي جروب"، إنه إذا تجاوزت بيانات أسعار المستهلكين التوقعات، فربما تجبر الفيدرالي على تأجيل تحويل مسار السياسة النقدية، ما من شأنه أن يدفع المعدن الأصفر للتخلي عن المزيد من مكاسبه التي حققها بالربع الأخير من 2023.

ومع ذلك، أضاف تان أن المزيد من الأدلة على تراجع التضخم الأمريكي قد يدفع السعر الفوري للذهب بالقرب من 2،100 دولار على المدى القريب.

وتراجع مؤشر الدولار بنحو 0.2 % أمام سلة من العملات، ما يجعل المعدن الأصفر أكثر جاذبية بالنسبة لحاملي العملات الأجنبية.

ويتحول تركيز المستثمرين إلى بيانات تضخم المنتجين والمستهلكين المقرر صدورها غداً الخميس، حيث يُتوقع أن تظهر ارتفاع التضخم العام بنسبة 0.2 % في ديسمبر و3.2 % على أساس سنوي. وكشف تقرير جديد للبنك الفيدرالي في نيويورك أن المستهلكين يتوقعون تراجعاً في التضخم، في حين عكست ميشيل بومان عضو لجنة المحافظين بالاحتياطي الفيدرالي نظرتها المتشددة لفترة طويلة، إذ قالت إن السياسة النقدية الأمريكية متشددة بما يكفي الآن. وتتوقع الأسواق حالياً بنجو 66 % إزاء خفض أسعار الفائدة في مارس، بحسب أداة "فيدووتش" الصادرة عن "سي إم إي". وقال وانج تاو، محلل فني لدى "رويترز"، إن السعر الفوري للذهب ربما يختبر مرة أخرى مستوى دعم عند 2،016 دولار للأوقية، وأي تراجع دون ذلك المستوى قد يفتح الطريق أمام مستوى 2،006 دولار. وعلى صعيد المعادن النفيسة الأخرى، ارتفع السعر الفوري للفضة بنسبة 0.4 % إلى 23.07 دولار للأوقية، في حين ارتفع البلاتين بواقع 0.6 % إلى 936.11 دولار.